

عرض في مؤتمر صحافي ما قامت به «هيئة قانون الانتخاب»

بطرس يعلن جلسات حوار شاملة مع أصحاب المش واجب اللجنة معالجة القضية بروح علمية وم

أعلن رئيس الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية» فؤاد بطرس عن تنظيم الهيئة خلال الشهر الجاري جلسات حوار شاملة يدعى اليها أصحاب المشاريع والإقتراحات والملاحظات بهدف عرض المواضيع المختلفة المطروحة ومناقشتها، وأشار الى أن أبرز ما ورد فيها كان حول «مسألة المرجعية المناط بها ادارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، تنظيم الاعلام والإعلان الانتخابيين، ضبط النفقات الانتخابية ومراقبتها، مسألة تفعيل تمثيل المرأة، مسألة خفض سن الإقتراع، المسائل المتعلقة باقتراع اللبنانيين غير المقيمين، تقنيات العملية الانتخابية بمختلف جوانبها، من الإعداد الى الإقتراع فالفرز وإعلان النتائج، وما يتفرع عنها، النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر».

ورأى أن «ليس مهما عدد العروض والآراء بل قيمتها وطريقة تبريرها وتعليلها»، وأكد أن «واجب اللجنة معالجة قضية قانون الانتخاب بروح علمية ومجردة»، معتبرا أن «الأفكار المسبقة غير جائزة»، من دون أن تحسم مسألة تصويت المغتربين سلبا أو إيجابا.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مقر الهيئة في السرايا الحكومي، تلا خلاله البيان الآتي: «بعد مرور أكثر من شهرين ونصف الشهر على انطلاقها، وتوخيا للشفافية، وحرصا منها على التواصل مع الاعلام والرأي العام اللبناني، يهيم الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية (الهيئة) ان تعرض للبنانيين ما قامت به حتى تاريخه وآلية عملها وبرنامجها للنصف المتبقي من المهلة التي أعطيت لها لإنجاز مهمة الإصلاح الانتخابي، وفقا للآتي:

١- في تاريخ ٨/٨/٢٠٠٥، قرر مجلس الوزراء تشكيل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية

المؤلفة من ١٢ عضوا والتي شرّفتي رئاستها. وقد كلفت الهيئة بأعداد مشروع قانون جديد للانتخابات النيابية، بالاستناد الى آلية تشاورية واسعة النطاق.

٢- فور تشكيلها، وضعت الهيئة لنفسها نظاما داخليا أقرته بإجماع اعضائها، يهدف الى تنظيم عملها واجتماعاتها وآلية اتخاذ القرارات المرتبطة بمهامها. وقد عهد بأمانة سر الهيئة الى الدكتور نواف سلام.

٣- حتى تاريخ ١٩/٩/٢٠٠٥ ضمنا، وبناء على دعوة عامة نشرت في ١٨/٨/٢٠٠٥، استقبلت الهيئة ١٢١ اقتراح قانون وملاحظات تتعلق بالإصلاح الانتخابي. وقد سمى كل من مقدمي الاوراق السالفة الذكر ممثلا له أمام الهيئة التي عكفت على الاستماع اليهم جميعا في مقرها في السرايا الكبيرة. وقد وضعت الهيئة استمارة تتضمن اسئلة مختارة، تهدف الى تمكين الهيئة من الاطلاع على الآراء المختلفة في صيغة علمية.

٤- انجزت الهيئة الاستماع الى ممثلي الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات وسائر الاطراف في تاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٥، وقد وضعت محاضر بتلك الجلسات تتضمن خلاصات ما جرى طرحه من افكار هي على جانب كبير من التنوع. وفي موازاة جلسات الاستماع وقبلها، عكف اعضاء الهيئة على دراسة المواد المرتبطة بالموضوع الانتخابي، في جلسات عامة للهيئة بلغت حتى تاريخه ٢٢ جلسة عامة. وقد اطّلت الهيئة ايضا على المشاريع التي كانت وردت، قبل تشكيلها، الى وزارة الداخلية والبلديات، وقامت بدراستها وتصنيفها. كما قامت الهيئة بتشكيل ثماني لجان فرعية من اعضائها لمقاربة ملف الإصلاح الانتخابي من مختلف جوانبه وموضوعاته.

٥- استكمالا للآلية المحددة في قرار مجلس الوزراء، ويعد انجازها جلسات الاستماع، تنظم الهيئة خلال الشهر الحالي جلسات حوار شاملة يدعى

اليها اصحاب المشاريع والإقتراحات والملاحظات بهدف عرض المواضيع المختلفة المطروحة ومناقشتها، وسوف تخصص كل من هذه الجلسات لمعالجة المواضيع التي تتمحور حول الآتي: مسألة المرجعية المناط بها ادارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، تنظيم الاعلام والإعلان الانتخابيين، ضبط النفقات الانتخابية ومراقبتها، مسألة تفعيل تمثيل المرأة، مسألة خفض سن الإقتراع، المسائل المتعلقة باقتراع اللبنانيين غير المقيمين، تقنيات العملية الانتخابية بمختلف جوانبها، من الإعداد الى الإقتراع فالفرز وإعلان النتائج، وما يتفرع عنها، النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر.

٦- وفي شكل مواز، تتابع الهيئة دراساتها تمهيدا لإعداد مشروع القانون والاسباب الموجبة والتقرير والمقترحات.

٧- وتستفيد الهيئة في عملها من مساعدة تقنية فنية بحثة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي بموجب اتفاق وافق عليه مجلس الوزراء، يقدم بموجبه البرنامج المذكور الخبرات التي تحددها وتطلبها الهيئة عند الإقتضاء. وقد طلبت الهيئة في هذا السياق الاستعانة بالخبرة التقنية المحلية والدولية في المجالات الآتية: مكنة العملية الانتخابية وتنظيم تقنيات

الإقتراع، التجارب العالمية في الهيئات المستقلة الخاصة بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، مبادئ واساليب تنظيم الاعلام والإعلان الانتخابيين، ضوابط نفقات الحملات الانتخابية وآليات مراقبتها، الصيغ المختلفة التي تسمح بتعزيز تمثيل المرأة وغيرها من المواضيع الفنية، وهي امور من شأنها ان تساهم في مقاربة علمية وعصرية بما يلاقي تطلعات اللبنانيين.

٨- ان الهيئة التي اعتمدت موجب التحفظ بالنسبة الى التصريحات، حرصت من خلال ذلك فقط على تنزيه عملها عن اي شكل من اشكال التنزيه والتسريب والتكهنات. وهي اذ تعتبر ان الاعلام هو شريك اساسي في اي عملية اصلاحية، تعد الرأي العام من خلالكم بأن تبقى على تواصل مستمر معه لاعلامه بكل جديد وبما تقوم به من مهام».

وردا على سؤال عن موعد انتهاء الهيئة من عملها، قال بطرس: «كما قلنا لدينا مهلة الى اواسط كانون الثاني، واعتقد اننا نتمكن من التقيد بالمهلة المعطاة لنا»، ولفت الى انه في موضوع اقتراع المغتربين «كل الاحتمالات واردة سلبا وإيجابا».

وعما اذا سيتم الأخذ برأي الأكثرية من الإقتراحات الا قال: «لا، نحن لا نجري استفتاء. نحن نستمع لاننا نريد ان نستشير. وفي النتيجة نأخذ برأينا الذي نقتنع به وفقا لقناعتنا ومصصلحة البلد وتصورنا لمستقبل لبنان»، وأوضح انه «بعد انتهاء مهمة اللجنة، يقدم المشروع والتقرير الى رئاسة مجلس الوزراء وهي تتصرف لانها هي التي تحكم البلد وليس نحن، ثم يعرض على مجلس الوزراء وهي تسألنا رأينا وتقرر اولاه، تأخذه كما هو، تعدل به اولاه ثم يحال على مجلس النواب. هذه القضايا تخرج عن اختصاصنا وصلاحياتنا».

وقال: «نحن في لبنان نعاني امورا عديدة على الصعيد العام ومنها اننا ندور في حلقة مفرغة وان شاء الله بالنسبة الى موضوع الانتخابات نستطيع ان نخرج من الحلقة المفرغة وان نتقدم الى الامام».

